



ورقة حول الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بجهة الرباط - سلا - زمور - زعير - خلاصات أولية -

تواصل الحوار الجهوي الذي ينظمه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي خلال الفترة الممتدة ما بين 14 و30 أكتوبر 2014، بعقد اللقاء الخاص بجهة الرباط سلا زمور زعير، وذلك يوم 15 أكتوبر 2014 بمقر المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بمدينة الرباط.

عرف هذا اللقاء مشاركة أزيد من 260 مشارك ومشاركة، يمثلون مجموع الفاعلين في مجال التربية والتكوين بقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم العتيق وكذا ممثلي الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني وممثلي الجماعات الترابية والمنتخبين إضافة إلى ممثلين عن المجال الإعلامي وهيئات أخرى.

وقد أطر هذا اللقاء ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تناوبوا على تقديم العروض المبرمجة، والتي تمحورت بالأساس حول تقديم بعض العناصر التشخيصية للمنظومة واقتراح مجموعة من المحاور الاستشرافية، باعتبارها أرضية أولية للنقاش قابلة للإغناء والتعميق.

ثمن المشاركون، عموماً، مبادرة تنظيم المجلس لهذا الحوار الجهوي، مع إبداء البعض منهم ملاحظات حول منهجية تنظيم اللقاء، خصوصاً بالنسبة لقصر المدة المخصصة له، وجدوى تنظيمه في شكل جلسة عامة عوض صيغة الورشات. وقد شارك في النقاش 59 متدخلاً ومتدخلة، إضافة إلى 27 مساهمة مكتوبة تم تسليمها خلال اللقاء.

ومن أهم النقط التي تم التطرق إليها في مجال التشخيص، نجد تلك المتعلقة بالطابع الكوني لإشكالية التربية والتكوين، مع الإشارة إلى فشل مختلف الإصلاحات المتعاقبة بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية والاستمرارية في السياسات المعتمدة، إضافة إلى عدم تكافؤ الفرص بين المتعلمين نتيجة للتفاوتات الاجتماعية والمجالية التي تعرفها الجهة، وكذا الصعوبات المرتبطة بحكامة وتدبير المؤسسات التعليمية والتكوينية بالقطاعين العمومي والخاص.

كما قدم المشاركون والمشاركات في هذا اللقاء مجموعة من الاقتراحات الاستشرافية، همت بالأساس الدعوة إلى مواصلة الحوار حول ورش إصلاح المنظومة التربوية على الصعيدين الجهوي والمحلي، والتركيز على الدور المحوري للتعليم الأولي وتكوين الكفاءات اللازمة للنهوض به، مع إيلاء الاهتمام للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وملاءمة المناهج والبرامج لخصوصيات مختلف شرائح المتعلمين وتوفير الدعم الصحي والنفسي داخل المؤسسات، زيادة على ضرورة تنمية البحث العلمي خاصة في المجال التربوي، وتحسين حكمة المنظومة على جميع المستويات وتعزيز التنسيق بين مكوناتها.